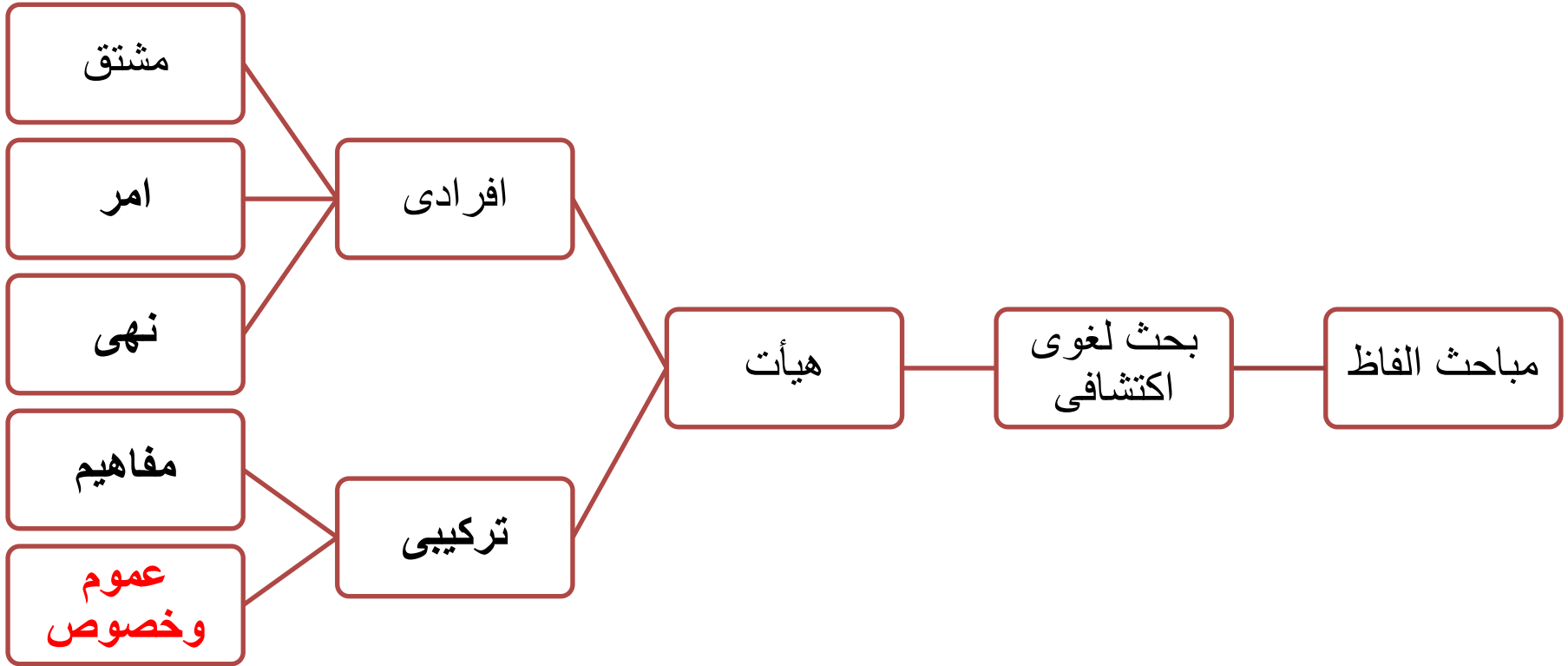


# علم أصول الفقه

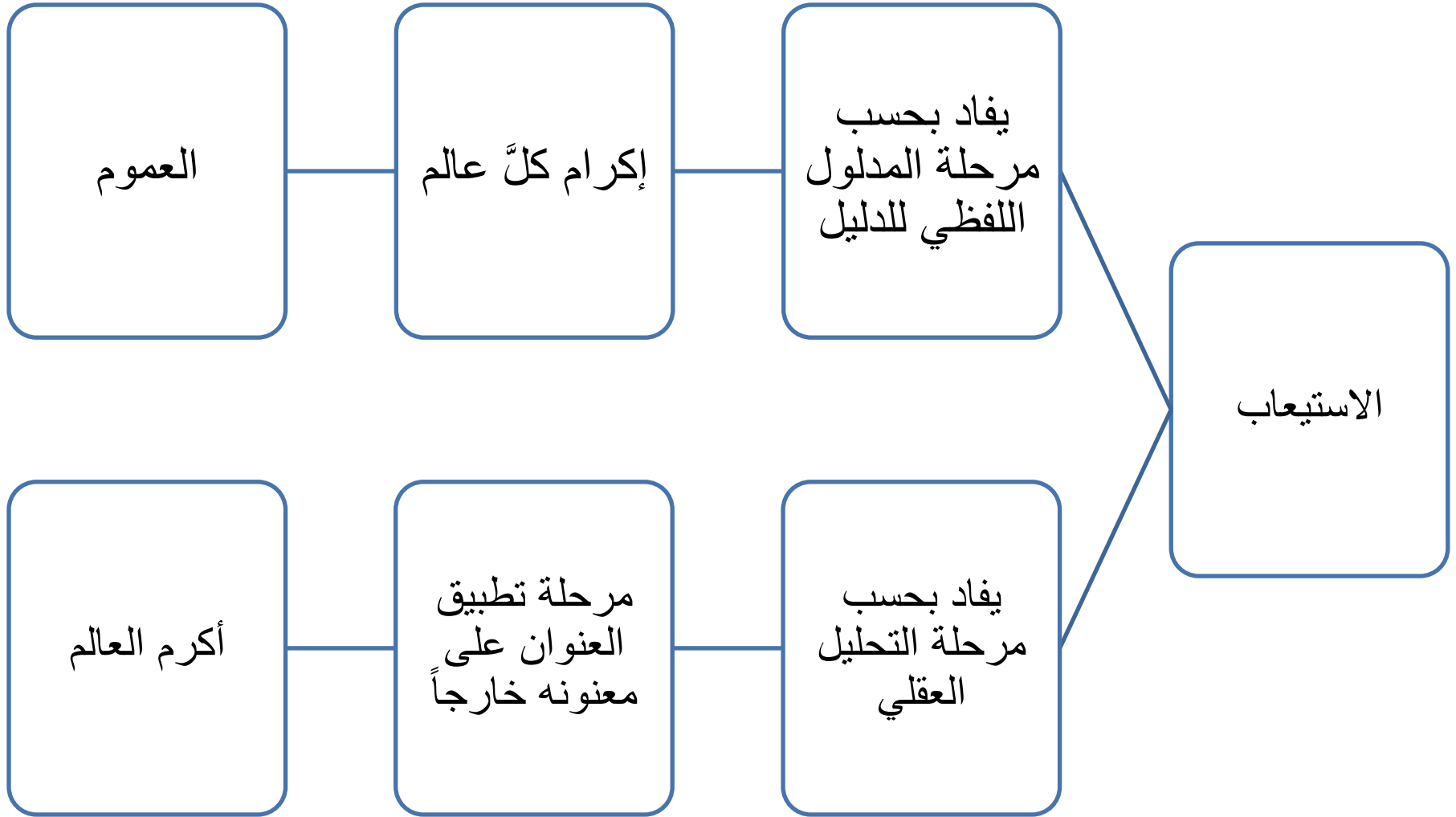
عموم وخصوص ٢٣-٢-٩٦ ١٠٠

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

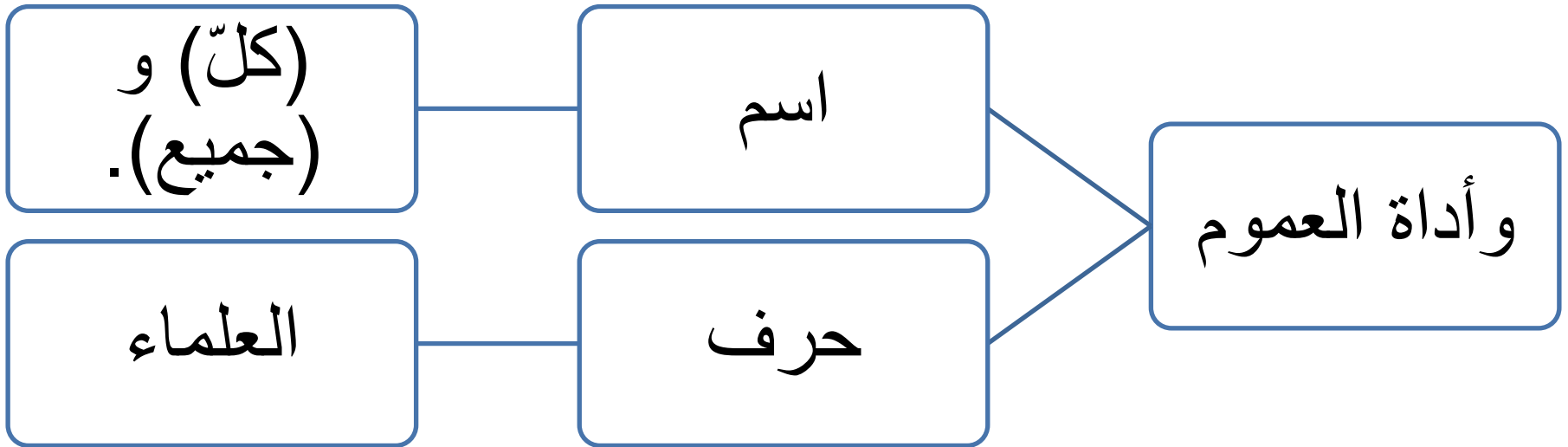
# عموم و خصوص



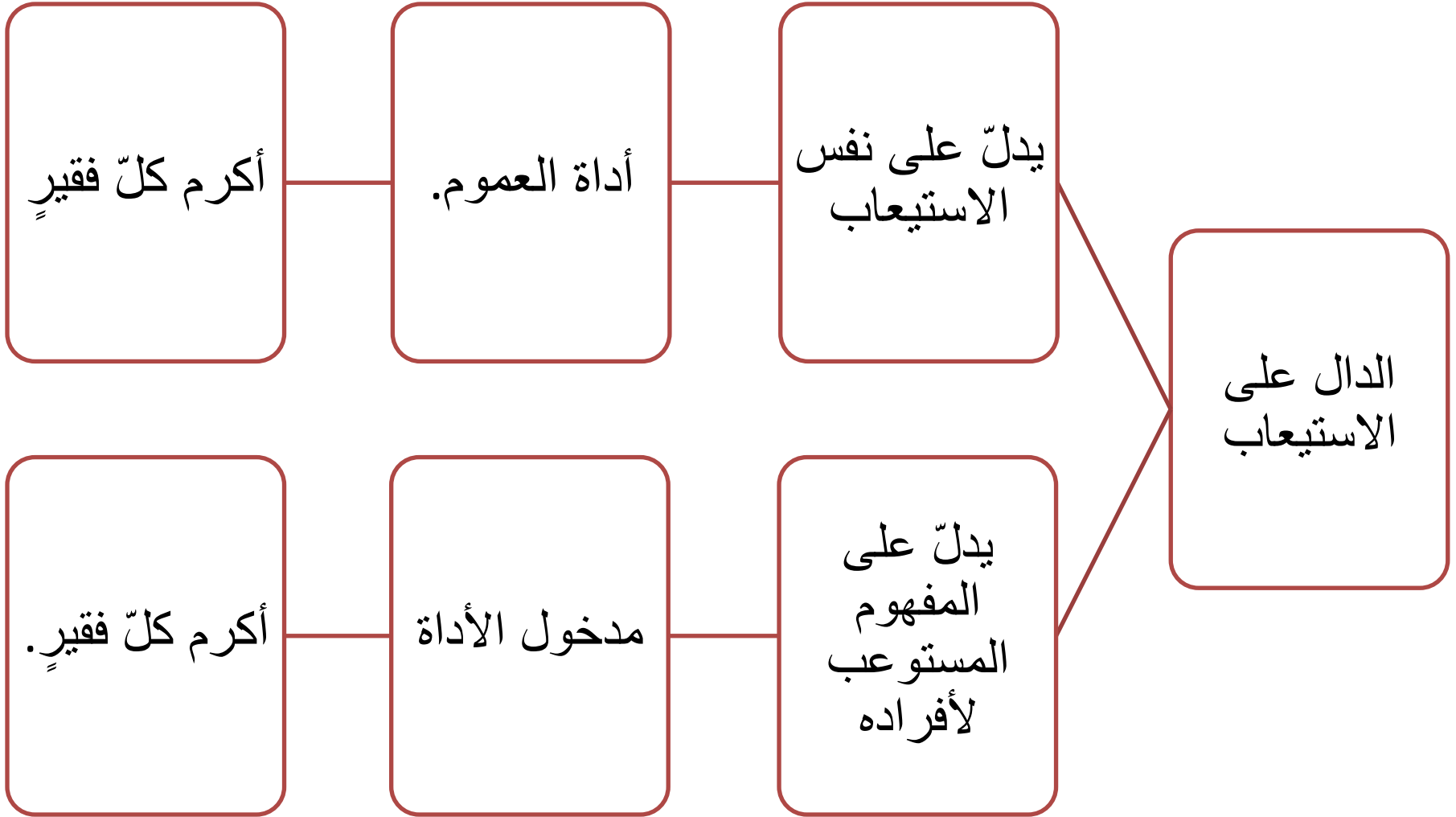
## عموم وخصوص



## عموم وخصوص

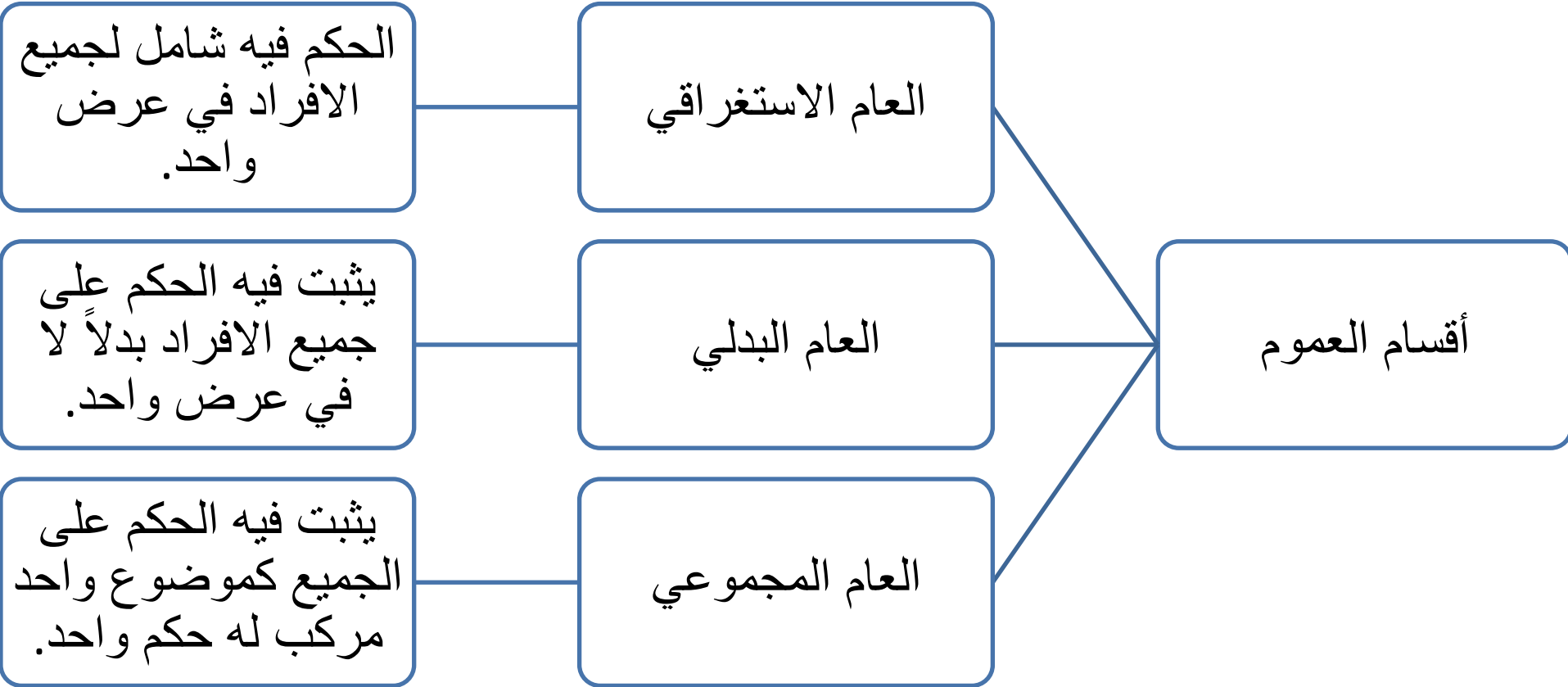


## عموم وخصوص

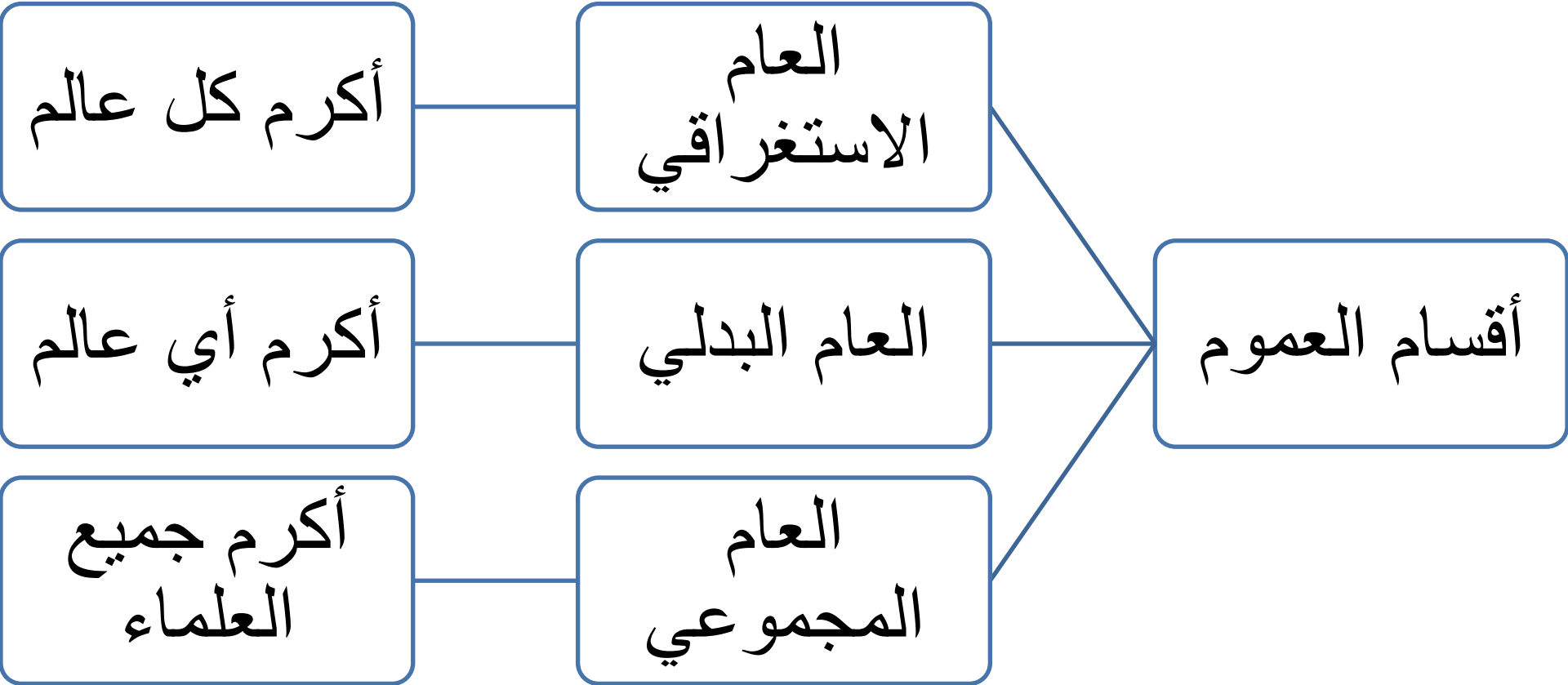


**العموم** استيعاب مفهوم وضعا  
لأفراد مفهوم آخر سواء كان  
الاستيعاب ذاتيا في المفهوم  
المستوعب أو بدال ثالث.

## أقسام العموم

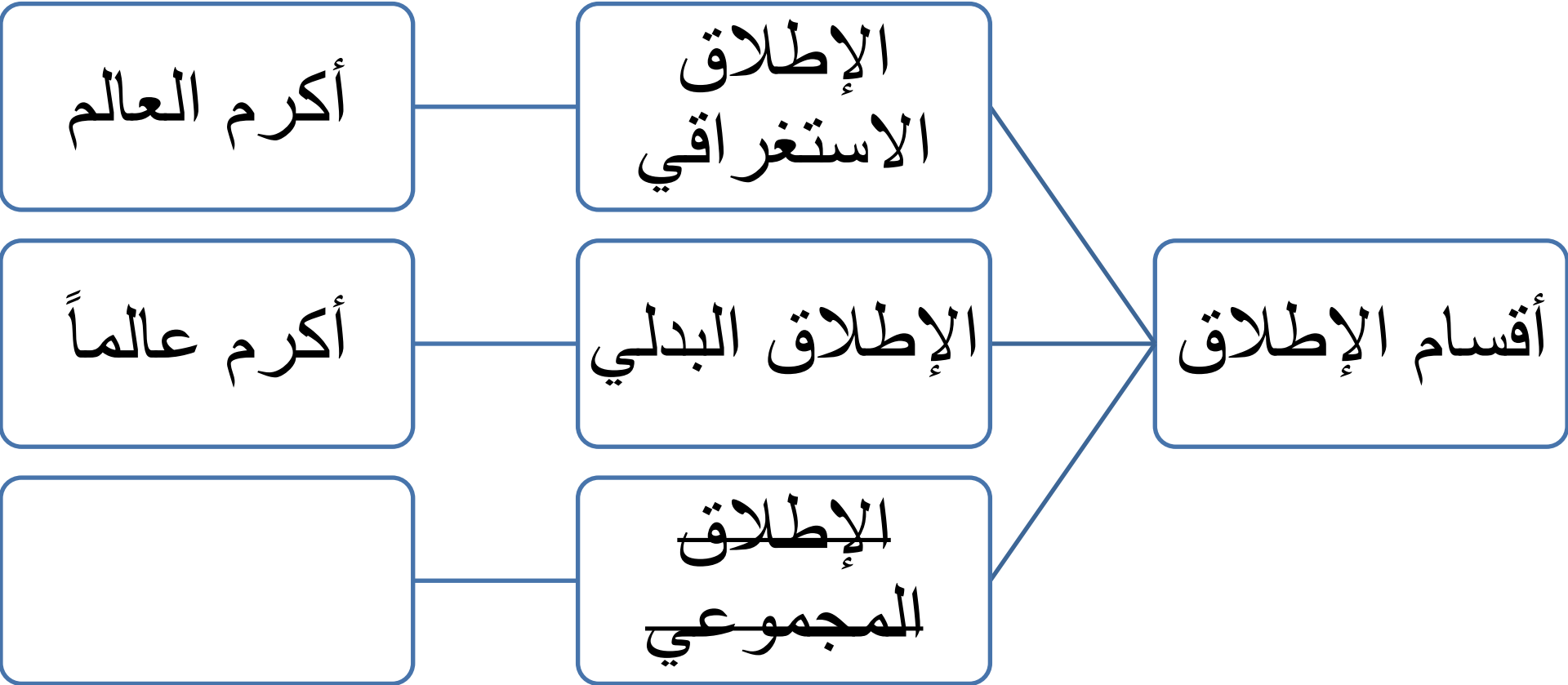


## أقسام العموم

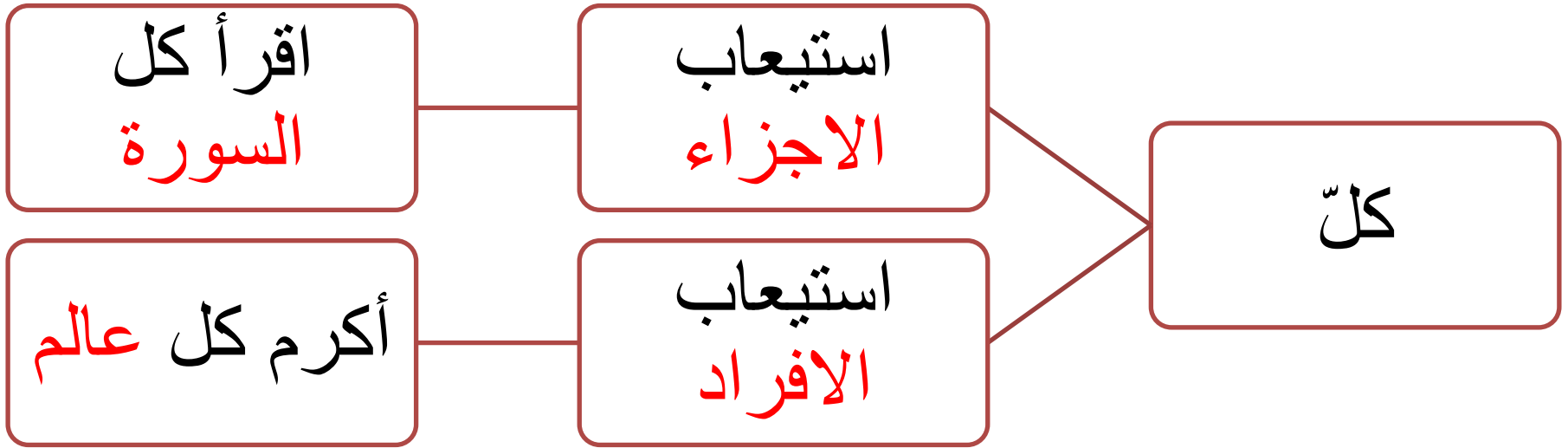




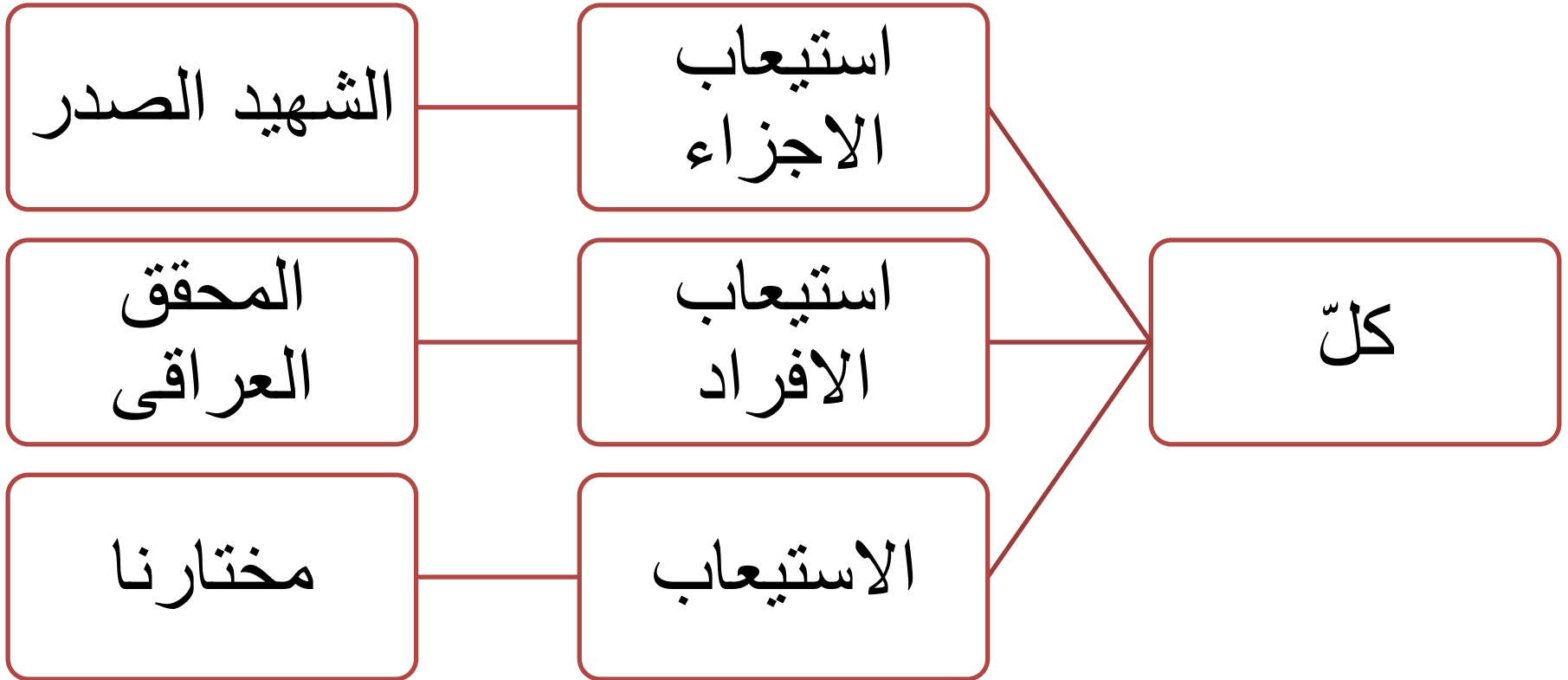
## أقسام العموم



# شمول افرادى و شمول اجزائى



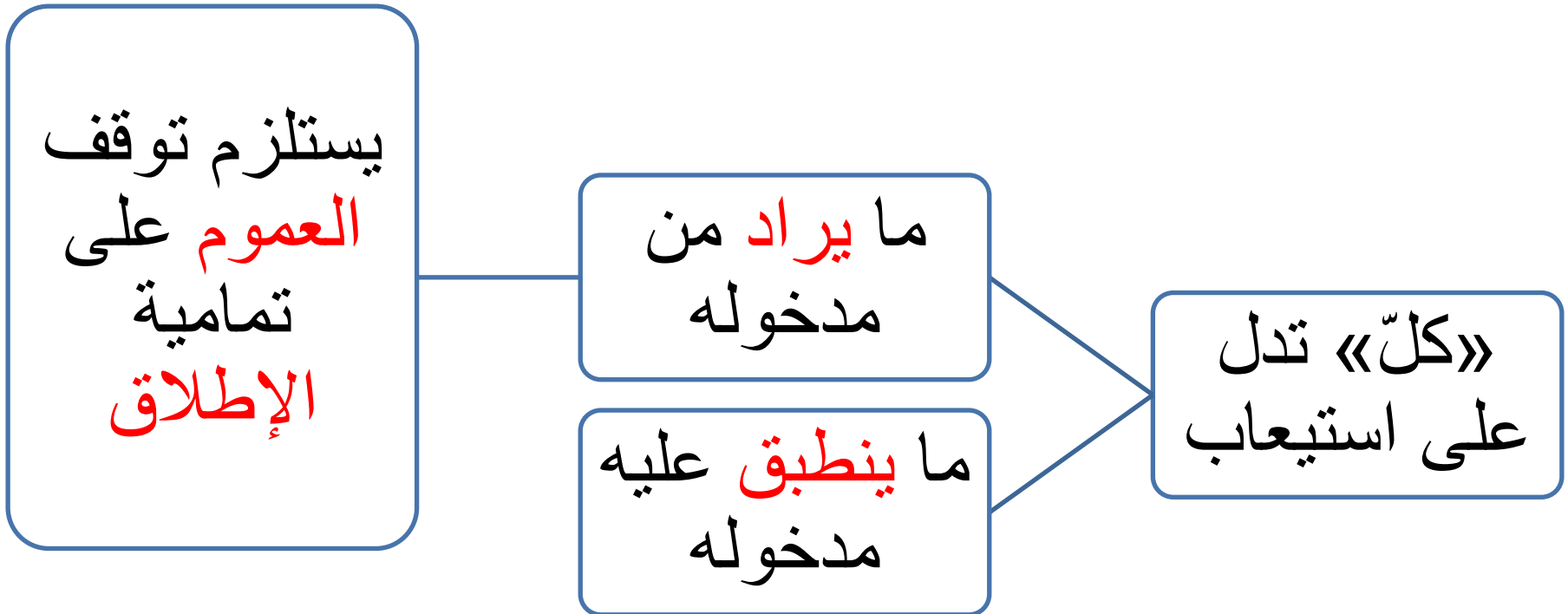
# شمول افرادی و شمول اجزائی



ما **يراد** من  
مدخوله

ما **ينطبق** عليه  
مدخوله

«كلّ» تدل  
على استيعاب



استيعاب تمام المراد الجدي من المدخول

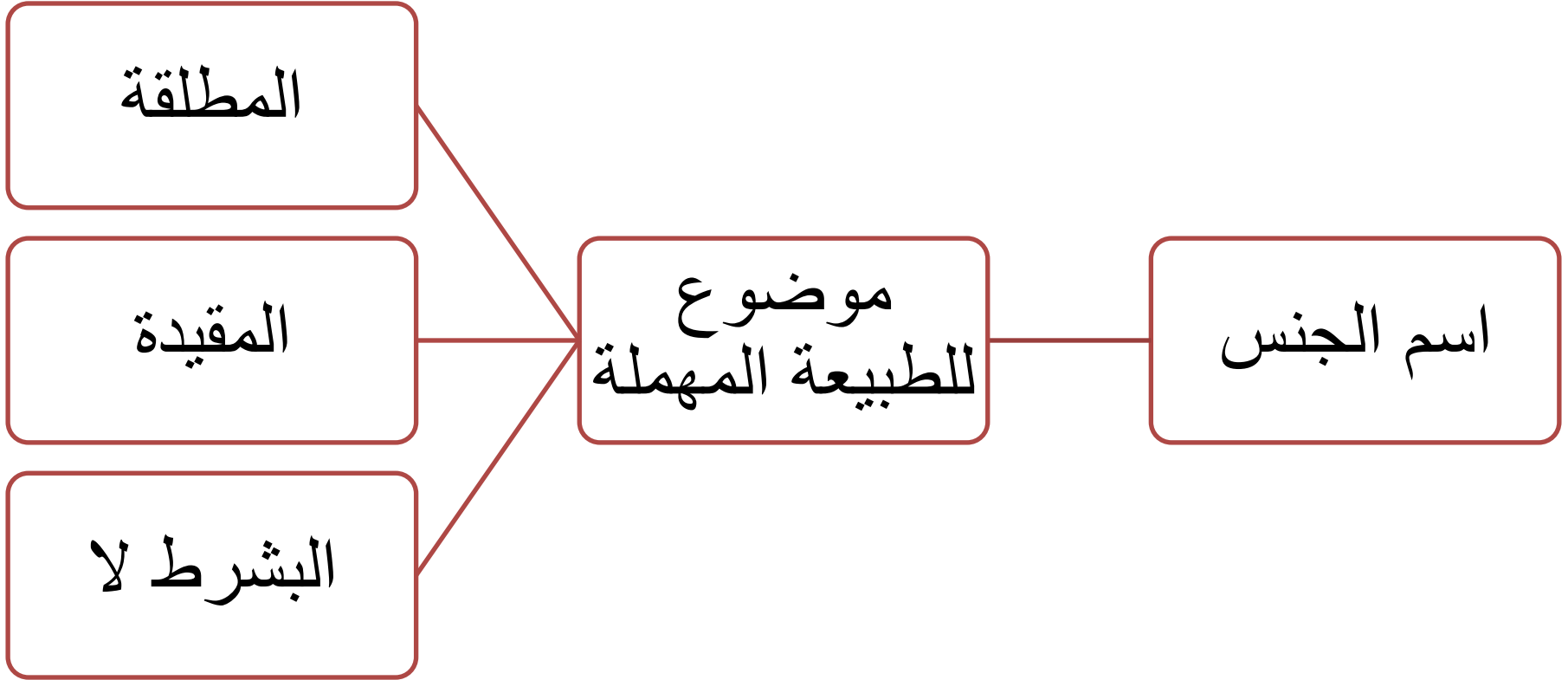
دلالة الأداة على استيعاب افراد تمام المراد الاستعمالي للمدخول

دلالة الأداة على استيعاب ما يتصوره المتكلم من المدخول في مقام الاستعمال

المقصود من استيعاب المراد من المدخول

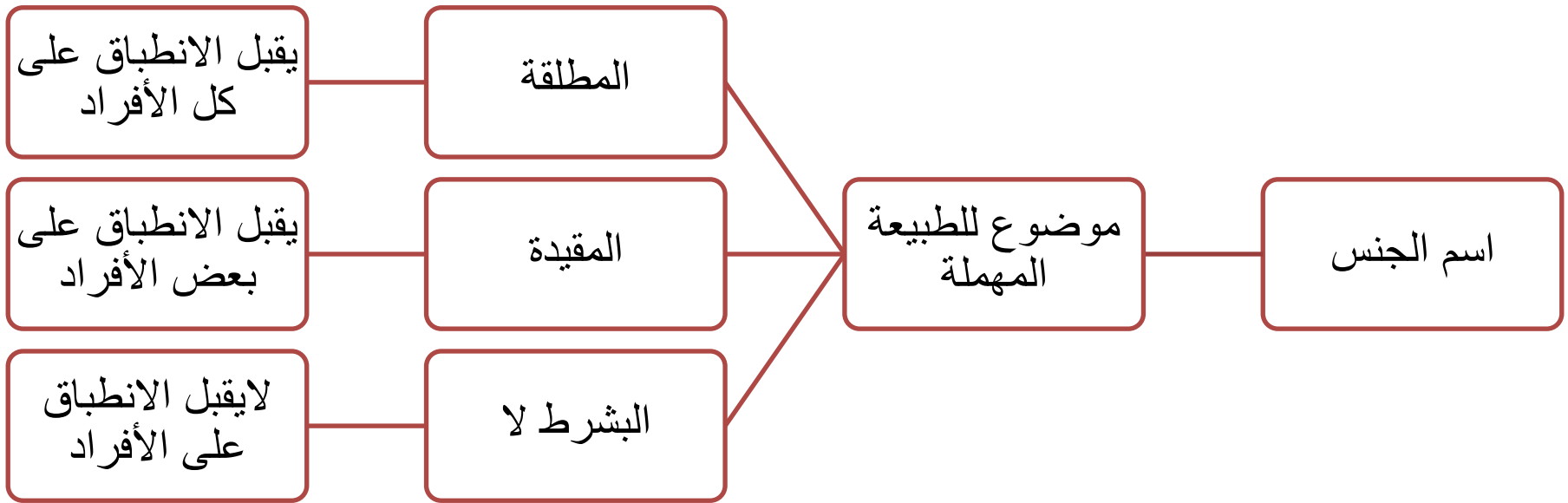
## أسماء العموم

- ٤- و هناك احتمال رابع يقابل كل تلك الاحتمالات حيث لا يشاركها في الافتراض المذكور، و هو أن يقال: بأنَّ الأداة و إن كانت غير موضوعة إلاَّ بإزاء الاستيعاب المضاف إلى **مدلول مدخوله** فبلحاظ المدلول الاستعمالي المعنى محدد و متعين بلا حاجة إلى إجراء مقدمات الحكمة إلاَّ أنَّ تحديد المدلول التصديقي و الاقتناع بأنَّ حكم المولى في عالم الثبوت عام و مستوعب لتمام الافراد لا يمكن إلاَّ بأن نجرى الإطلاق حيث يحتمل أن يكون موضوع استيعاب الحكم ثبوتاً هو المقيّد و هذا الاحتمال لا رافع له إلاَّ مقدمات الحكمة.





## أسماء العموم

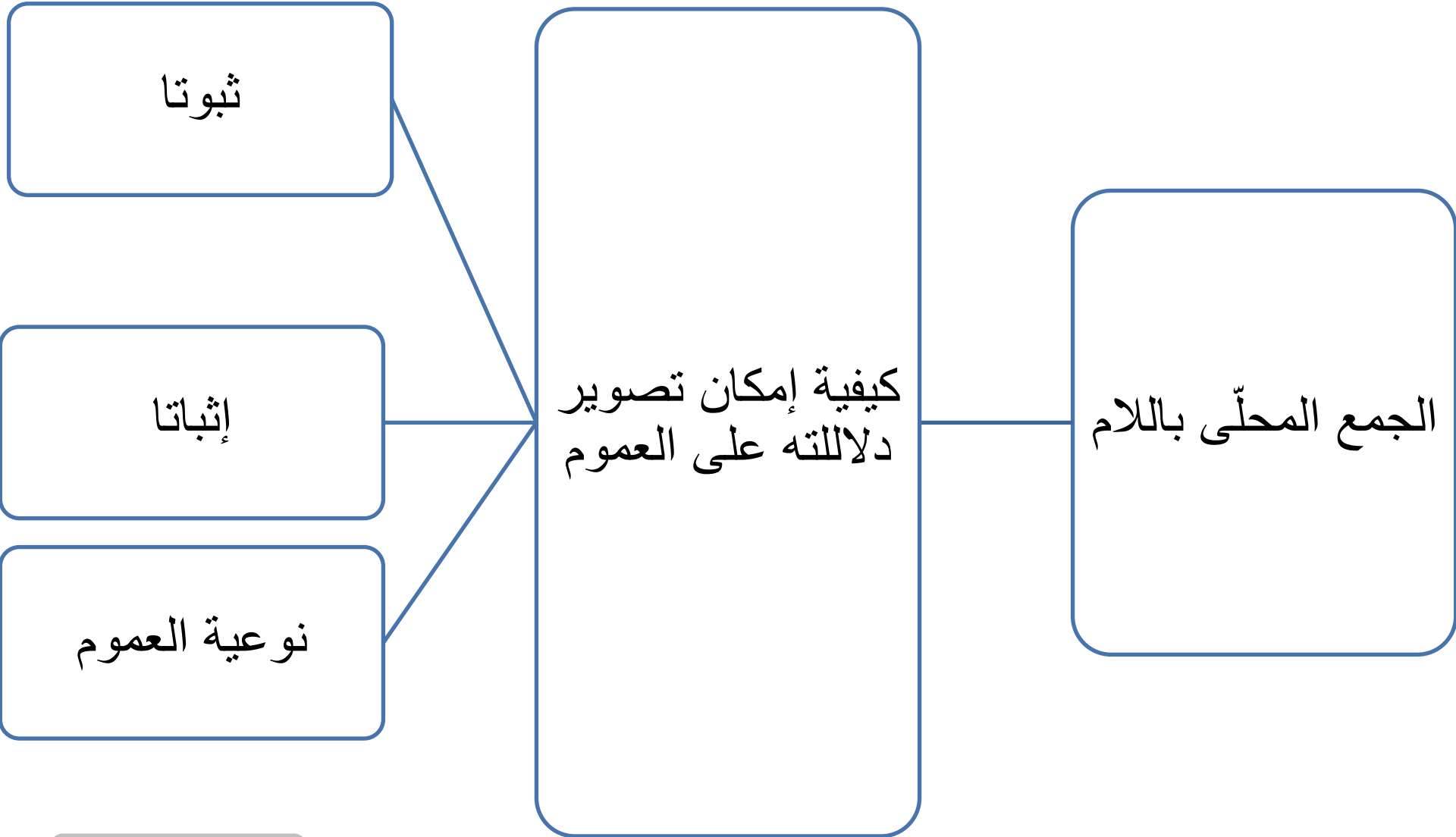


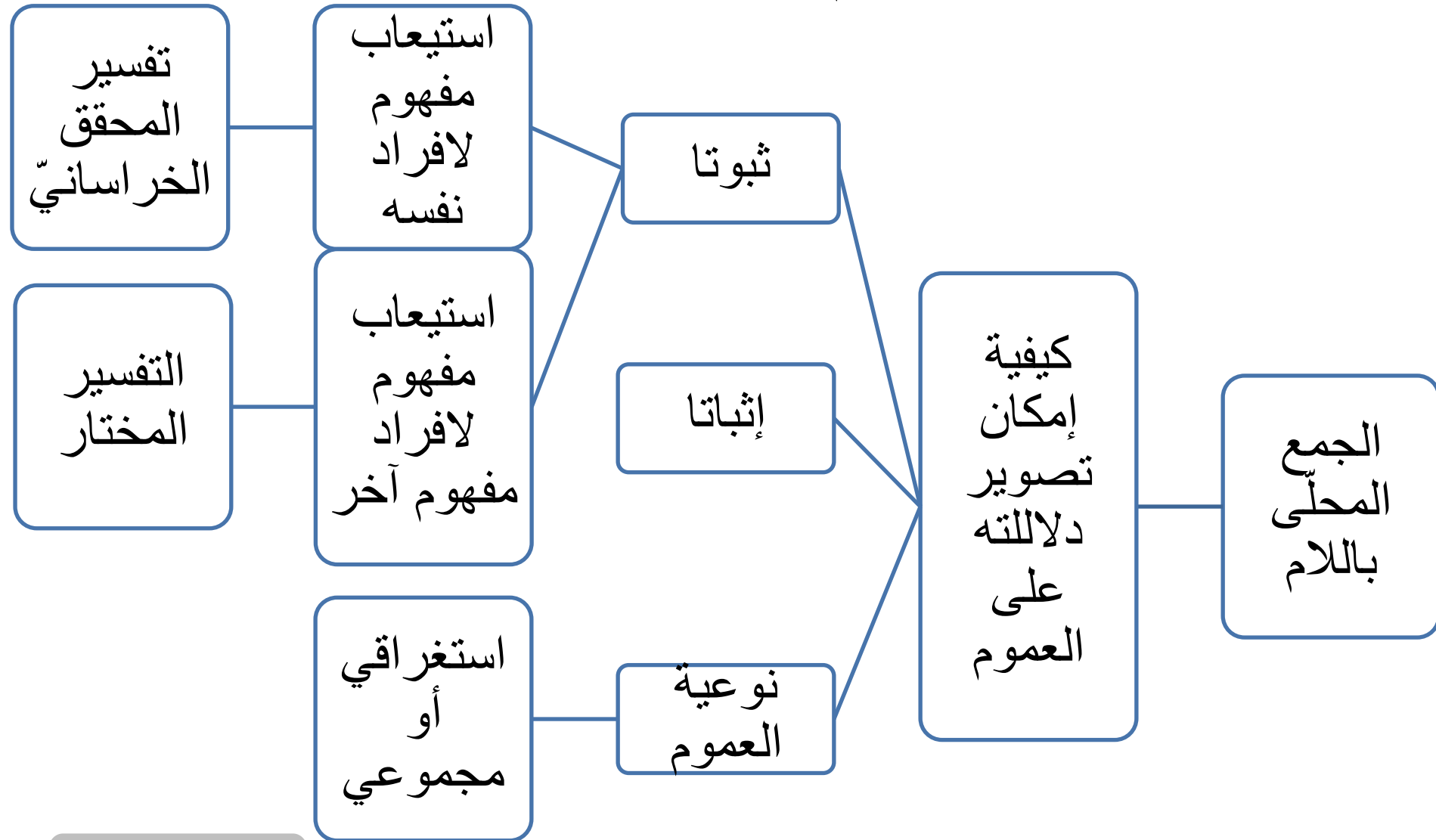
## أسماء العموم

- «الجمع المحلّ باللام»
- و من جملة ما ادّعى افادته للعموم دخول اللام على الجمع.

## أسماء العموم

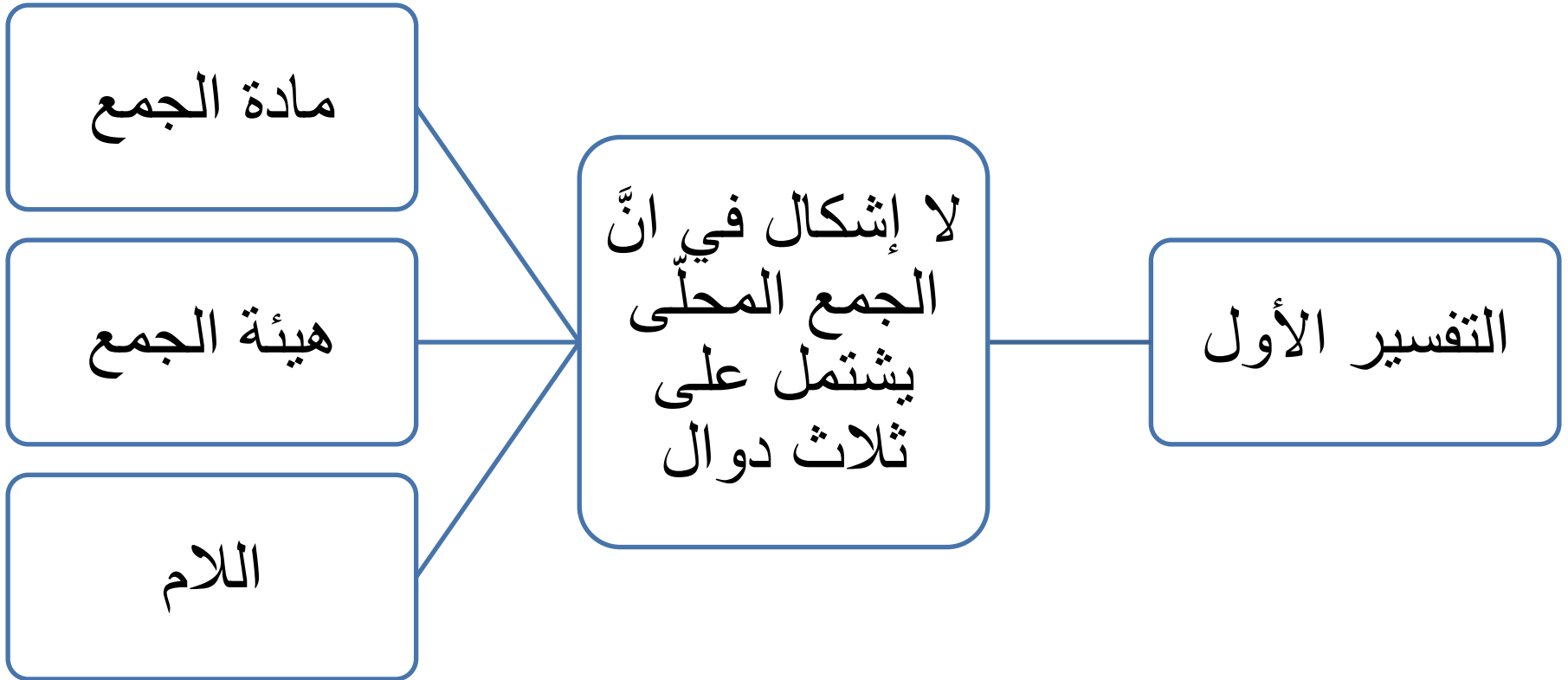
- و البحث عن ذلك يقع أولاً في كيفية إمكان تصوير دلالة الجمع المحلي باللام على العموم ثبوتاً،
- و ثانياً في تحقيق دلالاته على ذلك إثباتاً، و ثالثاً في نوعية العموم المدعى استفادته منه هل انه استغراقى أو مجموعى؟
- اما البحث الثبوتى، فتارة: يقع الحديث على ضوء تفسير المحقق الخراسانى (قده)، للعموم بأنه استيعاب مفهوم لافراد نفسه، و أخرى على ضوء ما حققناه من انه استيعاب مفهوم لافراد مفهوم آخر.





## أسماء العموم

- أمّا على التفسير الأول فلا إشكال في أنّ الجمع المحلّي يشتمل على ثلاث دوال:
- مادة الجمع
- و هيئته
- و اللام،



## أسماء العموم

- و لا كلام فى مدلول مادة الجمع و انما البحث فى المقام عن مدلول الدالين الآخرين،
- و حينئذ يقال: انَّ هيئة الجمع:
- تارة يفترض انَّ مدلولها معنى اسمى هو المتعدد من افراد المادة
- و أخرى: يفرض انَّ مدلولها معنى حرفى فقط شأن جميع الهيئات،



## أسماء العموم

لا كلام في مدلول  
مادة الجمع

مدلولها معنى اسمي  
هو المتعدد من افراد  
المادة

مدلولها معنى حرفي  
فقط شأن جميع  
الهيئات

هيئة الجمع

## أسماء العموم

- أما على الفرض الأول فيمكن تصوير كيفية دلالة الجمع المحلّي باللام على استيعاب الجمع لأفراد نفسه بعدة وجوه.
- ١- أن يقال باستيعابه تمام الافراد باعتبار اندراج كل فرد تحت الجمع.
- و فيه: انّ العموم بحسب الفرض استيعاب المفهوم لمصاديق نفسه و الفرد ليس مصداقا للجمع كي يكون مقتضى استيعاب الجمع لتمام مصاديق نفسه شموله لكل فرد.

## أسماء العموم

- ٢- أن يقال بدلالته على استيعاب كل ثلاثة ثلاثة فيكون كل فرد داخلا باعتباره جزء للثلاثة.
- و فيه: انَّ الثلاثة أحد مراتب الجمع و مصاديقه و مقتضى العموم استيعاب جميع الافراد التي منها الأربعة أربعة و الخمسة خمسة و هكذا.

## أسماء العموم

- ٣- أن يقال بدلالته على استيعاب تمام مراتب الجمع المتمثل خارجا في المرتبة العليا المشتملة على جميع الافراد، و هذا بحسب الحقيقة و الدقة و إن لم يكن استيعابا لتمام مصاديق الجمع لأنَّ المرتبة العليا هي إحدى المصاديق لا جميعها و لكن باعتبار دخول المراتب الأخرى تحتها فكأنها جميع تلك المراتب أي ان اللام تكون قرينة على إرادة هذه المرتبة من مدخولها الجمع.

## أسماء العموم

- ٤- أن يقال بدلالته على استيعاب تمام المراتب بحسب المدلول التصوري أي كل ثلاثة ثلاثة، و أربعة أربعة، و خمسة خمسة مع حذف المتكررات بحسب المدلول الجدّي بنكته ارتكازية انّ كل فرد لا تثبت له أحكام متعددة باعتبار إمكانية دخوله تحت مجاميع متعددة.

## أسماء العموم

- و اما على الفرض الآخر الذى يفترض فيه ان مدلول هيئة الجمع معنى حرفى بحت كما فى الهيئات الأخرى أى تدل على استيعاب المادة لأفرادها فيمكن تصوير استيعاب الجمع لأفراد نفسه بعدة أنحاء.

## أسماء العموم

- ١- أن يقال بطرو اللام و هيئة الجمع على مادته كالعالم في عرض واحد فيدل كل منهما على استيعابها لافراد نفسها بنحو المعنى الحرفي النسبي إلا أن هيئة الجمع تدل على استيعاب ثلاثة فصاعداً من دون تعيين بخلاف اللام.
- و هذا يبعده اننا لا نفهم استيعاب مادة الجمع لشيء من افراده مرتين في عرض واحد [١].

## أسماء العموم

- [١] - هذا مضافاً إلى لزوم دعوى كون اللام تفيد استيعاب مدخولها و لو لم يكن جمعاً لأنَّ المفروض بحسب المعنى عدم كون مدلول هيئة الجمع جزءاً من مدخول اللام بل هو دال آخر له مدلول آخر عرضي نظير سائر النسب و التقييدات المفادة بدوال أخرى.
- بحوث في علم الأصول (الهاشمي) ج ٣، ص: ٢٤٠



## أسماء العموم

- ٢- أن يكون كل من اللام و هيئة الجمع بمجموعهما دالاً على استيعاب المادة لتمام افرادها بنحو المعنى الحرفي.
- و هذا يبعده لزوم تعدد الوضع لهيئة الجمع و اختلاف مدلولها في موارد دخول اللام عليها عن موارد عدم دخوله.

## أسماء العموم

- ٣- أن يكون الدالان الحرفيان طوليين بحسب المعنى كما هما كذلك بحسب الترتيب و التنسيق اللفظي فتدل اللام على النسبة الاستيعابية بين مدلول مادة الجمع المستوعبة ببركة مدلول هيئة الجمع استيعابا ثلاثيا و بين الافراد بأحد الوجوه المتقدمة بناءً على كون مدلول هيئة الجمع اسماً لا حرفياً.
- و على كل حال يرد على كل هذه الوجوه فساد المبنى، حيث تبين مما تقدم ان المفهوم الواحد لا يمكنه أن يستوعب افراد نفسه و ان دعوى كون الطبيعة تارة تلحظ بما هي و أخرى بما هي فانية في افرادها لا أساس لها.

## أسماء العموم

- فالصحيح هو المسلك الذي اخترناه من انَّ العموم هو استيعاب مفهوم لمفهوم آخر و هذا المفهوم المستوعب في (كلّ)، هو الأداة باعتبارها اسماً يتضمن الاستيعاب حيث كان الاستيعاب مدلولاً ذاتياً له بمعنى تقدم شرحه و توضيحه في أول هذا الفصل،

## أسماء العموم

- و أمّا في المقام فالاستيعاب يمكن أن يستفاد بمجموع دوال ثلاثة لا دالين،
- أحدها **مادة الجمع** الدالة على الطبيعة و هو المفهوم المستوعب
- و الثاني **هيئة الجمع** الدالة على معنى اسمي هو المتعدد من افراد المادة المستوعب لثلاثة لا بشرط من حيث الزيادة، و لا غرو فقد أثبتنا في بحث المشتق دلالة كثير من الهيئات على معان اسمية،
- و الثالث هو **اللام** الدال على ان مدلول الجمع الذي هو المفهوم المستوعب - بالكسر - يستوعب جميع افراد المادة و لو من جهة دلالة على معنى يلزم ذلك من قبيل كون هذه المرتبة هي المتعينة من مراتب الجمع على ما سوف يأتي التعرض لذلك في المقام الثاني.